



## Economic and Social Council

Distr.: General  
20 December 2023

Original: Arabic

---

### Commission on the Status of Women

Sixty-eighth session

11–22 March 2024

Follow-up to the Fourth World Conference on Women and  
to the twenty-third special session of the General Assembly  
entitled “Women 2000: gender equality, development and  
peace for the twenty-first century”

### Statement submitted by Center for Egyptian Women’s Legal Assistance, a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council\*

The Secretary-General has received the following statement, which is being  
circulated in accordance with paragraphs 36 and 37 of Economic and Social Council  
resolution 1996/31.

---

\* The present statement is issued without formal editing.



## Statement

في إطار مناقشة لجنة وضع المرأة 68 للموضوع الرئيسي حول الإسراع من إنجازات المساواة وتمكين كل النساء والفتيات، تؤكد مؤسسة قضايا المرأة المصرية على إيمانها بأهمية وجود أنظمة حماية متكاملة وفعالة كركيزة أساسية لتحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي حدّتها الأمم المتحدة.

وتشدد المؤسسة على ضرورة سعي الحكومات إلى إيجاد منظومة حماية اجتماعية شاملة لكافة المواطنين/ات، وليس برامج حماية جزئية لا تقضي على الفقر ولا تساهم في تحسينات حقيقية في حياة المواطنين/ات، وذلك لتوفير شبكة أمان لكافة المواطنين/ات عبر السياسات والبرامج المختلفة التي يجب أن تتجاوز تغطيتها تقديم المساعدة المالية والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي، بحيث تشمل أيضًا قوانين عمل لائقة وإتاحة فرص تعليمية متساوية وتفعيل النظم الضريبية العادلة وإنشاء آليات فعالة لهذه الأنظمة.

وفقًا لتقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بلغت الفجوة العالمية بين الجنسين 68.4 بالمئة في عام 2023، وقد تم سد الفجوة بنسبة 68.6 بالمئة منذ عام 2006 وحتى الآن. ويدل هذا التحسن المتواضع على تباطؤ ملحوظ في معدل التغير في درجة التكافؤ بين الرجال والنساء، بحيث يستغرق إدراك التعافي 131 عامًا للوصول إلى التكافؤ الكامل. كما سيستغرق الوصول لسد الفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي 162 عامًا، و169 عامًا للفجوة في المشاركة الاقتصادية والفرص، و16 عامًا لسد فجوة التحصيل التعليمي، فيما لا يزال وقت سد الفجوة في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة غير محدد.

تمثل هذه المؤشرات ناقوس خطر يهدد وضع النساء والفئات المهمشة، في ظل غياب أنظمة حماية حقيقية فعالة، وهو ما يعني أن على الدول بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة والمجتمع المدني المستقل إعادة هيكلة أنظمة الحماية الاجتماعية لضمان فاعلية أكبر للقضاء على الفقر وجميع أشكال العنف والتمييز وتوفير حماية شاملة لجميع المواطنين/ات.

وضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في مصر:

يؤكد الواقع المعاش على استمرار معاناة ملايين المصريين/ات من ضعف أنظمة الحماية والدعم، في ظل تفاقم الأزمات المختلفة نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية الصعبة التي تتبعها الحكومة منذ سنوات، ونتج عنها رفع تدريجي للدعم وتحرير سعر العملة، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم وزيادات جنونية في الأسعار، فيما وصلت معدلات الفقر إلى 29.7 بالمئة وفقًا لجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2020، بينما تظل الأزمة الأساسية في الفجوة بين ما يقره الدستور المصري والمواثيق الدولية من حقوق تضمن الحماية الاجتماعية للمواطنين/ات، وبين القوانين والتطبيقات المختلفة على الأرض.

الفقر وأنظمة الحماية

انعكست سياسات الإفكار التي تتبناها الحكومة بشكل رئيسي على الفئات الأكثر ضعفًا، وفي قلبها النساء. وكان رفع الدعم عن المواد الغذائية تطبيقًا لشروط قرض صندوق النقد 2016 والقروض التي تلتها أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد وخروج كثير من الأسر من مظلة التموين الحكومي، ما انعكس على قدرة النساء تحديدًا على شراء هذه المنتجات ودعم أسرهن، حيث تلقى على عاتقهن مسؤولية إيجاد بدائل أرخص للطعام وبالتالي طعام أقل جودة. كما أن أنظمة المعاشات الاجتماعية التي تستفيد منها النساء مثل "تكافل وكرامة" لا تكفل أي كرامة في ظل الغلاء والسياسات الاقتصادية الحالية، فأقصى مبلغ مرصود للأسرة الواحدة هو 550 جنيهًا مصريًا شهريًا أي 17.7 دولارًا أمريكيًا.

الصحة

وفقًا لآخر بيانات منشورة من الهيئة العامة للتأمين الصحي في 2017، يعيش ما يقرب من نصف الأسر المصرية دون أي نوع من تغطية التأمين الصحي. ورغم غياب البيانات السنوية المحدثة حول التغطية الصحية، فإن الشرائح السكانية الأشد فقرًا، بينها النساء، هي الأقل احتمالًا لأن تملك تغطية. مع الإشارة إلى أن قانون التأمين الصحي الشامل الجديد يتم تطبيقه تدريجيًا منذ 2018 وصولًا لتغطية كافة المواطنين/ات عام 2032.

فيما لم تبلغ نسبة الإنفاق على الصحة في ضوء الموازنة العامة للدولة حتى الآن نصف النسبة التي أقرها دستور 2014 الذي حدد نسبة 3 بالمئة، بينما جاءت النسبة في موازنة عام 2022/2023 1.5 بالمئة. ولا يمثل الارتفاع الطفيف في النسبة من 2014 سوى زيادة وهمية في ضوء التضخم والغلاء واختلاف سعر الصرف. وعلى صعيد آخر، يعكس ارتفاع نسبة الإنفاق من الجيب على الصحة انعدام كفاءة خطط وأنظمة الحماية الصحية، وتمثل نسبة الإنفاق من الجيب على الصحة 59.31 بالمئة من إجمالي الإنفاق على الصحة في مصر - البنك الدولي 2020 - وتعد نسبة الإنفاق السنوي للأسرة المصرية على خدمات الرعاية الصحية ثالث أهم بند بعد الغذاء والسكن، طبقًا لبحث الدخل والإنفاق 2017/2018.

## الحماية القانونية من العنف والتمييز

يزداد العنف ضد النساء في المنزل وخارجه بانعدام الحماية القانونية والمجتمعية خاصة مع تأثير السلطة الأبوية والثقافة الذكورية السائدة المنعكسة في فلسفة التشريعات الحالية وتطبيع مؤسسات العدالة مع العنف ضد النساء. فعلى صعيد الحماية القانونية لم يصدر البرلمان "القانون الموحد لمناهضة العنف ضد النساء"، متجاهلة المطالبات المستمرة منذ سنوات بإصداره من قبل منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية والأحزاب والنايات، في وقت تتصاعد فيه وتيرة العنف ضد النساء في مصر، حتى وصل الأمر إلى عشرات جرائم القتل لنساء وفتيات في الشارع والجامعات خلال السنوات الماضية.

كما لا تضمن إجراءات وقوانين العقوبات المطبقة حاليًا للنساء الحقوق والحماية، حيث تُعرّف العنف بشكل قاصر، ويغيب عنها تجريم بعض أشكاله كالعنف الأسري والاعتصاب الزوجي مع تزايد الإشكاليات المرتبطة بوسائل وآليات الإبلاغ وفعاليتها في ظل عدم وجود قانون حماية للمبلغين والشهود خاصة في قضايا العنف الجنسي والأسري. كما يظل عدم إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية عائقًا أمام تمكين النساء ومشاركتهن المتساوية والفعالة، حيث لا يضع القانون الحالي الصادر منذ أكثر من مائة عام فقر النساء في الاعتبار، وتمثل القيمة المنخفضة لنفقة المرأة المطلقة وأطفالها وطول مدة التقاضي وتكاليفها المرهقة التي تتحملها النساء وحدهن أكبر مثال على ذلك، كما لا يعترف القانون بتقسيم العائد المشترك الناتج عن الزواج.

## العمل وآليات المساواة وتكافؤ الفرص

وتكشف الفجوات في الأجور والتوظيف ومشاركة النساء في سوق العمل مدى سوء الأوضاع فيما يرتبط بالحماية وتحقيق المساواة، فبينما يحظر قانون العمل التمييز ضد النساء، تغيب آليات الحماية والتمكين على أرض الواقع. وسجلت مصر في 2022 أحد أكبر التفاوتات بين أجور الرجال والنساء بنسبة 19.7 بالمئة، وفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين. كما يتركز عمل النساء في الأنشطة ضعيفة ومتوسطة الأجر، وتقل فرص وصولهن إلى المصادر الاقتصادية.

كما استندت قوانين العمل من نطاق تطبيقها عمال الخدمة المنزلية، وأغلبهم من النساء والفتيات، وعاملات الزراعة اللاتي يشكلن 30 بالمئة من قوة عمل النساء - وفقًا للتعبئة والإحصاء 2020 - ويعملن غالبًا بدون أجر أو بأجر زهيد وأقل من أقرانهن من الرجال، كما يُحرمن من مختلف حقوق العمل كالإجازات أو مكافآت العمل، حيث لا تشملهن مظلة القانون كما تشمل زملائهم العاملين من الرجال.

وزادت الأوضاع سوءًا بالنسبة لمشاركة النساء في القوى العاملة، حيث تراجع النسبة من 24.2 بالمئة سنة 2016 إلى 17.8 بالمئة في 2020، وفقًا لبحث القوى العاملة الصادر في أبريل 2021، وهي نسبة لا زالت بعيدة عن تلك المقرر الوصول إليها في رؤية مصر 2030 وهي 35 بالمئة. كما كانت النساء أكثر عرضة للخروج من سوق العمل أثناء جائحة كوفيد-19 بسبب عوامل متعددة لعدم المساواة في سوق العمل، بالإضافة إلى مسؤوليتهن غير المتناسبة عن رعاية الأطفال وأشكال أخرى من العمل المنزلي غير المأجور.

## التعليم كنموذج لغياب آليات الحماية للفئات الأفقر

يؤدي ضعف الإنفاق على التعليم إلى تفاقم غياب المساواة في الوصول إلى تعليم جيد لجميع الناس، ما يساهم في اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع. وتظل النسبة الحالية للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (1.3 بالمئة) بعيدة عن التي حددها الدستور المصري (4 بالمئة)، كما لا تحقق الهدف الوطني التي وضعته الحكومة في رؤية مصر 2030، والتي نصت على ألا يقل الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي عن 5 بالمئة بحلول 2020 و8 بالمئة بحلول 2030.

وفي ظل تدهور المناهج التعليمية وانخفاض كفاءة المعلمين، تلجأ الأسر القادرة ماديًا إلى التعليم الخاص لضمان مستوى تعليمي مقبول لأطفالهم، ولتعويض القصور في الإنفاق العام، تتحمل الأسر المصرية عبء إنفاق 91.1 مليار جنيه سنويًا على التعليم ما قبل الجامعي، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فيما تستمر معاناة الفئات الأشد فقرًا، بينها الفتيات، مع ضعف المناهج وكثافة الفصول ونقص المدارس والموارد البشرية، وهي أهم التحديات التي تواجه القطاع التعليمي بحسب رؤية مصر 2030.

## التوصيات:

- تطبيق أنظمة حماية اجتماعية شاملة تراعي النوع الاجتماعي وتفاوتات الدخل وتشمل جميع المواطنين/ات.
- تحسين شروط الإقراض للدول من قبل صندوق النقد الدولي، وإشراك النساء والمجتمع المدني في تقييم الشروط وتأثيرها على المجتمع.

- إسقاط أجزاء من الديون وجدولة أجزاء أخرى وربط ذلك بالدين الأيكولوجي نتيجة تأثيرات التغيرات المناخية على الدول الفقيرة والنامية بسبب التلوث والغازات الناتجة من الدول الغنية وربطه أيضاً بالدين الاستعماري نتيجة استعمار ونهب ثروات الدول الفقيرة والنامية لسنوات طويلة.
- إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء، وسن قوانين مناهضة للعنف، وقوانين تقديمية للأحوال الشخصية، وإنشاء مفوضية لمناهضة التمييز تنفيذاً للالتزامات مصر الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومخرجات الاستعراض الدوري الشامل.
- الالتزام بالنسب الدستورية لموازنة التعليم والصحة مع زيادتها تدريجياً لتقديم خدمات أكثر جودة.
- سن وتفعيل التشريعات التي تضمن العمل اللائق مع وضع سياسات ولوائح وقرارات وآليات تضمن حماية النساء العاملات، وضمان بيئة عمل آمنة لهن، وتوفير الحماية القانونية اللازمة لعاملات المنازل والعاملات الزراعيات بما يضمن حقوقهن.
- حث الدول على التوقيع على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في العمل.

---